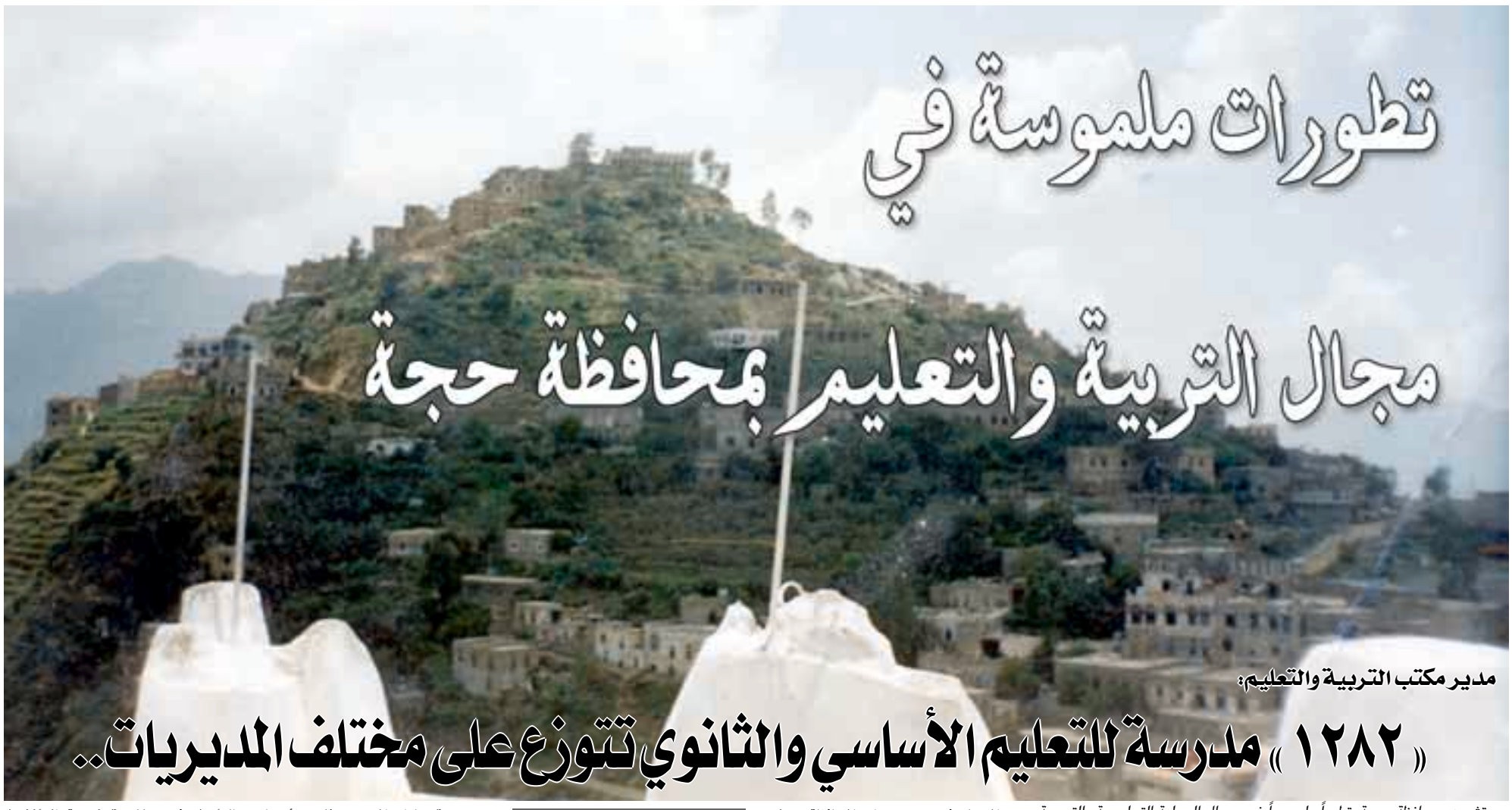

تطورات ملموسة في مجال التربية والتعليم بمحافظة حجة

مدير مكتب التربية والتعليم:

«١٢٨٢» مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي تتوزع على مختلف المديريات..

تشهد محافظة حجة، تطوراً ملموساً في مجال العملية التعليمية والتربوية ، ولتسليط الضوء على هذا الجانب وهذا النشاط التقيت الأخ أحمد عبدالمجيد المعلمي مدير مكتب التربية والتعليم في المحافظة الذي تحدث في البداية عن واقع التربية والتعليم في المحافظة حيث قال:

تنفرد محافظة حجة بموقع جغرافي متميز وهذا وهذا التنوع المتمثل في مناطق جزر وسواحل وسهول وهضاب ومرتفعات فضلا عن اتساع المحافظة من حيث المساحة التي تتجاوز مساحتها أكثر من«١١ألف كم٢ »هذا في الجانب الجغرافي.

أما من حيث السكان فإن هناك تشتتاً سكانياً منقطع النظير مقارنة بالمحافظات الأخرى إذ يبلغ عدد المديريات نحو ٣١ مديرية وفي كل مديرية عدد من القرى والعزل، فضلاً عن النمو السكاني الذي يعد أعلى معدل سكاني لليمن في حجة يتجاوز ٨٪ هذه الأسباب والعوامل لها تأثير كبير على واقع التربية والتعليم..

مرت محافظة حجة منذ قيام الثورة من «١٩٦٢-١٩٧٨م» عند تولي الأخ الرئيس علي عبدالله صالح مسئولية البلاد وقيادتها بدأ الإهتمام الحقيقي في بالمجال التربوي وبدأ التركيز على إنشاء المدارس في مختلف المديريات والعزل والقرى إذ بلغ عدد المدارس في مختلف المديريات لمراحل التعليم الأساسي والثانوي نحو«١٢٨٢» مدرسة منتشرة في مناطق مختلفة قسم منها لم يخضع للمعايير المعمول بها في توفير الخدمات التعليمية في المناطق المختلفة إذ غلب الوضع في تحديد أماكنها وحرمت مناطق أخرى ولم تزل بحاجة لتوفير الخدمات التعليمية حتى اللحظة بسبب عدم وجود بنية تحتية ومن أبرزها الطرقات والمواصلات والخدمات الأخرى كالماء والكهرباء وغيرها من الخدمات التي تعد عامل نجاح لتقديم الخدمات التعليمية.

حجة/عبدالرحمن مراد

الواقع يبشر بالخير

ومع ذلك كله فالواقع يبشر بالخير إذ أن هناك حراكاً اجتماعياً تنموياً العامل الرئيسي والمحرك له هي الخدمات التربوية المنتشرة في مختلف مناطق محافظة حجة ووجود نهضة تربوية شاملة ....يقودها شباب متسلح بالعلم والمعرفة يعملون في سلك التربية والتعليم من أبناء اليمن الحبيب وبرزت على الساحة مدارس نموذجية سواء كانت في مركز المحافظة أو المدن في المديريات أو العزل ، ويكاد الجزم بالقول أن هناك من مدراء المدارس ومديراتها منهم مؤهلون تاهيلاً عالياً، ويتصفون بالكفاية والأداء والتميز و الوعي التربوي المستنير فضلا عن وجود مدرسين ومدرسات ومعلمين ومعلمات في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من خريجي معاهد وكليات إعداد المعلمين هذا الجانب المضيء يوجد أيضا حاجة ماسة الى تنشيط وتفعيل كل أطراف العملية التعليمية من موجهين ومدرسين ومعلمين ومدراء مدارس وإداريين بهدف إكسابهم المهارات والخبرات المستحدثة والمستجدة..

ولعل من أبرز هذه الدورات التي عقدت في محافظة حجة برعاية وزارة التربية والتعليم والتنسيق مع المنظمات الأخرى إلا أنها لا تلبي الاحتياجات على إعتبار أن جانب التدريب والتأهيل جانب مهم في إثراء المعارف والمعلومات والمهارات والخبرات لجميع أطراف العملية التعليمية ..

●● هل لديكم تصور متكامل لحجم الإشكالية التي تقف عائقاً أمام تقدم العملية التعليمية ؟

● الإشكاليات التي تقف عائقاً أمام تقدم العملية التعليمية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً عدم الانسجام بين مؤسسات الخدمات وتضارب الاختصاصات.

ثانيا :في تناثر المدارس والمراكز التربوية في المحافظة مما يصعب تحقيق مبدأ المتابعة وحل الاشكاليات الميدانية.

إلى جانب عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني تسلم في دعم وتسهيل الخدمات التربوية وتلبي حاجات المجتمع.

وكذلك عدم وجود أصحاب رؤوس الأموال التي تسهم في إنشاء مدارس التعليم الأهلي والخاص والتي تخفف من الضغط على التعليم الحكومي النظامي وغير النظامي.

نجم عن تلك العوامل اشكاليات عدة تواجه مسار العملية التعليمية في المحافظة إذ تصعب متابعة سير التعليم في محافظة مترامية الأطراف ومتسعة الرقعة ومشتتة السكان وتناثر الخدمات التربوية فيها فضلا عن عدم وجود وعي كامل لدى المجتمع بأهمية التعليم وتفهم اتجاه الدولة نحو التحديث والتجديد والإصلاح إذ يفرض الواقع نفسه ومن هذا الواقع المجالس المحلية التي تعد بحسب التشريع واللوائح رديفاً أساسياً لإنجاح العملية التربوية والتعليمية اذا اقتصر دورهم على الجانب المالي، وهذا جيد لكن من الملازم تأهيل أعضاء المجالس المحلية إدارياً وفنياً وإكسابهم مهارات التخطيط السليم والمتابعة السليمة وتسهيل تقديم الخدمات التربوية في مناطقهم..

تدني التعليم

●● من وجهة نظرك ومن خلال خبرتك الطويلة في مجال التربية والتعليم كيف تفسر تدني مستوى التعليم؟

● أسباب تدني المستوى التعليمي والتحصيلي نرجعه الى الآتي:

١- أصبحت التربية والتعليم في الوقت الحاضر تهتم بنمو الانسان كوحدة ومنظومة متكاملة وواضحة فالإهتمام بشخصية المتعلم ونموه المتكامل كإنسان يتفاعل مع بيئته وإعداده للحياة المهنية والعلمية وتوجيهه نحو المهنة والعمل بما يناسب مع قدراته وقابليته تلك هي أهم أهداف التربية الأساسية التي يطمح المجتمع الى تحقيقها عبر مؤسساته التربوية والتعليمية وفي ظل ذلك زاد الوعي في مجتمعنا اليمني بأهمية التعليم والعلم.

وإذا ما حددنا بعض المشاكل والقضايا التي تعيق مبدأ التربية المستدامة فنوجز القول في تحديد أهم العوائق التي يعاني منها نظامنا التربوي ولعل من أبرز ذلك تدني مستوى التحصيل التعليمي ويتضح ذلك من خلال:

-المناهج الدراسية وأدلة المعلم الجديدة وضعف قدرة المعلم على التعامل معها أثناء عملية تنفيذها وبالتالي:

- ضعف المستوى العلمي والمهني لدى بعض المعلمين واعتمادهم على الطرق التقليدية التي لا تتلاءم ومتطلبات العصر.

- عدم كفاية المباني المدرسية وعدم تجهيزاتها المتنوعة واستيعابها للكثافة الطلابية بها.

- تفشي ظاهرة الغش في الاختبارات النهائية وخاصة طلبة الشهادات العامة «الأساسية والثانوية».

- وعدم تفعيل دور مجالس الآباء المشكلة بالمدارس بالشكل المطلوب الى جانب غياب دور المنظمات الجماهيرية والمجتمع المدني.

- قلة إسهام الأنشطة المدرسية لتفعيل دورها وتحقيق الأهداف المحددة.

- تدني مستوى الأداء لدى غالبية الإدارات التعليمية والإدارات المدرسية فنياً وإدارياً ومهنياً مع تدني مستوى أداء عدد من الموجهين بالمديريات بصورة خاصة لافتقارهم الى عملية التدريب والتأهيل لمزاولة وتنفيذ مهامهم .

- شحة الإمكانيات المالية المتاحة للتوجيه للتمكن من المتابعات الميدانية والإطلاع على سير العملية التعليمية والتربوية وحل المشاكل الميدانية التي يعاني منها النظام التربوي وأخيراً النقص الشديد في المكتبات في عدد من مراكز المحافظة وبعض المديريات.

غياب الفهم

●● ما هي أسباب تقاعس وتهاون القيادات التربوية في أداء واجباتهم؟

- سبب ذلك عدم وضوح الرؤيا لدى القيادات التربوية وذلك عدم تجديد الأهداف وتحليلها وطريقة تطبيقها والقصور في الإعداد المسبق لكافة الاحتياجات من المستلزمات وتوفيرها في الوقت والمكان اللازمين وتحديد الآليات في التحليل والتخطيط والتنفيذ والتقويم لكل الفعاليات التربوية والتعليمية وتفعيل كل مدخلات النظام التربوي من كلياته الى جزئياته وإصلاح أي خلل في أي مفصل من مفاصل العملية التعليمية ، وهذا الفهم غائب لدى الكثير من القيادات التربوية الميدانية وغير الميدانية فاللامبالاة تعد حالة مرضية فلا يمكن ان نوصف القيادات التربوية بانها تمارس الارتجالية والعشوائية والتخبطية في التحليل والتخطيط والتنفيذ والتقويم فإذا وجد هذا الخلل فقد يكون محدوداً فيسهل إصلاحه وردمه.إن الوضع التربوي الراهن بكل ما ينطوي عليه من جوانب إيجابية تستلزم الوقوف عندها والارتقاء بها وتحديد جوانب الضعف في المسار التربوي عن طريق التحليل السليم والتخطيط العلمي والممارسة المسئولة والتقويم المستمر والوصول الى مخرجات وعوائد تحقق أهداف التنمية الشاملة والتربية المستدامة في مجتمعنا اليمني الناهض لا سيما والمؤشرات واضحة في تصحيح كل العوائق المؤثرة في سير العملية التعليمية والتربوية.

أما فيما يتعلق في تحديد المعالجات الناجعة للحد من العثرات في حالة وجودها هنا أو هناك فقد تكون موجودة مخفية وظاهرة في نظامنا التربوي وفي حياة المجتمع فضلاً عن المساهمة من قبل كافة شرائح المجتمع الواعية والمدركة والمتفهمة والمسئولة عن تحقيق أهداف المجتمع في إعداد المتعلم للحياة الكريمة في الحاضر وفي المستقبل المنظور عن طريق التخطيط للبرامج النظامية وتنفيذها والتي تقوم على مبادئ وأسس وقواعد ونظريات وقوانين علمية وتقنية تعمل على إعداد المتعلم للحياة والوصول الى الغاية المنشودة المتمثلة في التربية المستديمة والتي هي رأس مال وسنام التنمية المستديمة للمجتمع.

● هناك توسع أفقي مضطرد ولا يقابله توسع رأسي في الميدان من وجهة نظرك.. كيف تفسر ذلك؟!

- بعد قيام الثورة المباركة ٢٦ من سبتمبر و١٤ من أكتوبر عملت اليمن في المجال التربوي على ترسيخ وتجسيد أهداف الثورة اليمنية عن طريق الهدف الثالث من أهدافها المتمثل في (رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً) وترجمة لهذا الهدف عمدت المؤسسات التربوية على تحقيق مبدأ التعليم للجميع بدون استثناء وعلى هذا الأساس ازداد الطلاب زيادة هائلة فاق امكانيات الدولة من حيث الانفاق المالي والقوى البشرية.. إذ برز على الساحة نقص فيما تتطلبه هذه الزيادة بدءاً من المعلم والكتاب والمبنى المدرسي والمستلزمات والوسائل وتقنيات التعليم وغيرها من الاحتياجات الضرورية التي تعمل على استيعاب التدفق الكبير على المؤسسات التربوية في مختلف مناطق اليمن، ونزولاً عند رغبة المجتمع وتحقيقاً للأهداف فقد سخرت الدولة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لانشاء الآلاف من المدارس والعشرات من مؤسسات إعداد المعلمين وتزويد المؤسسات التربوية بالمستلزمات والأجهزة والوسائط التعليمية.

هذا التوسع الكمي كان أقل من نمو السكان المضطرد والانفجار السكاني المخيف والذي ينعكس على المؤسسات التربوية في تحقيق مبدأ الفرص المتساوية في التعليم لكل أبناء المجتمع والملزم على الدولة استيعابهم في مؤسساتها وزيادة المباني المدرسية والتي توزعت توزيعاً في بعض الأحيان غير منسجم وعشوائي ونقص في أعداد المعلمين مما أدى الى

□ أحمد عبدالمجيد المعلمي

المنهج الدراسي يعتمد على التطبيق ويتواكب مع حاجة ومتطلبات التنمية..

توجه الدولة الى التوسع الكمي في مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناءها وزيادة في مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وزيادة في نمطية التعليم الثانوي والفني وزيادة في مخرجات مؤسسات اعداد المعلمين تتصف بالتوسع الكمي لا بالكفاءة النوعيةالأدائية وأصبحت مخرجات مؤسسات إعداد المعلمين مخرجات بأرقام هائلة لا تستوعبها المؤسسات التعليمية والتربوية ولا يمكن أن تنافس مخرجات إعداد المعلمين في خارج اليمن على اعتبار أن تاهيلها ضعيف، وعدم اعتماد مؤسسات إعداد المعلمين على معايير الاعتماد الأكاديمي في إعداد وتاهيل المعلم، فضلاً عن البطالة المقنعة في المؤسسات التربوية، فهناك كوادر عاملة في الميدان فعلية وأخرى غير ظاهرة لا تؤدي واجبها ويرجع السبب في ذلك الى وجود قصور في الادارة التربوية التي تراكمت عليها المشاكل والعوائق خلال سنوات عدة هذه الرواسب تحتاج الى جهود مضنية وتضافر شرائح المجتمع الواعية والمثقفة والفاعلة في دفع عجلة التعليم نحو الأفضل، فضلاً عن الزيادة في الانفاق على التعليم، إذ تخصص الدولة عشرات المليارات في مجال التعليم مع زيادة تكلفة الانفاق على المتعلم الواحد، وهذا عبء تتحمله الدولة ولا يساهم المجتمع إلا بشيء يسير.. أيضاً التخطيط للتعلم نظرياً يبالغ فيه حيث أن المخططين لا يتلمسون الواقع الميداني ولا يتقصون حقائقه إذ يعتمدون على الأرقام في التخطيط فقد يهضم جانب مهم في العملية التعليمية ويتخم جانب آخر قد يكون له أثر بسيط في العملية التعليمية.

آلية للمعالجات

● نلمس قيامكم بمعالجات مستمرة لمعظم الاختلالات في العملية التربوية.. هل لديكم استراتيجية أو آلية لذلك؟

- نعم لدينا استراتيجية واضحة وذلك من خلال:

- التركيز على المعلم باعتباره المحرك الحقيقي والمترجم للأهداف التربوية وفي هذا الجانب ركزنا على أداء المعلم وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب والحد من الاختلالات المتمثلة في غياب بعض المعلمين حيث ركزنا على المتابعة المستمرة لسير العملية التعليمية التعلمية سواء كان في مركز المحافظة أو المديريات عن طريق الزيارات المستمرة بدون تحديد موعد الزيارة وذلك بهدف تشخيص الواقع الفعلي.

وكذلك الحرص على عقد لقاءات تربوية مع قيادات التربية والتعليم بالمديريات وتنفيذ عدد من ورش العمل التربوي وتحديد أولويات العمل وفق الخطط والبرامج التي تم إعدادها مسبقاً من قبل جميع قيادات المكتب ممثلين برؤساء الشعب ومدراء الادارات بالمكتب، والتي من شأنها أن تحد من الاختلالات الموجودة وقد اتسمت تلك الورش بالشفافية الواضحة والموضوعية وتم الخروج من خلالها بجملة من التوصيات والاجراءات لتصحيح المسار في الميدان.

إلى جانب عقد لقاءات تربوية مع مدراء الأدارات المدرسية بالمدينة وتم خلاله تناول العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالتربية والتعليم وطرح كافة الهموم والمشكلات الميدانية التي تقف حجر عثرة أمام نجاح العملية التعليمية والتربوية وقد خرج الاجتماع واللقاء بجملة من المقترحات والتوصيات للارتقاء بالعملية التعليمية وتلافياً لكافة السلبيات لتحقيق الأهداف التي نطمح جميعاً الى تحقيقها.

كما شملت الاستراتيجية كافة الشعب والادارات والأقسام بالمكتب والتي لا يمكن لنا هنا حصر جميع الأنشطة وانما نشير الى بعض الجوانب.. فعلى سبيل المثال:

أ) في مجال توزيع المعلمين حرصنا على تثبيت الأوضاع الراهنة وعدم التنقلات إلا في حالة الضرورة للإطلاع على التوزيع الموجود وتقييمه وقد تم عقد الكثير من الدورات التدريبية لهم بدءاً بالمواد العلمية لمادتي الرياضيات والعلوم من الصفوف (١ - ٣) ويأتي هذا في مقدمة البرامج التدريبية التي أولت لها الدولة ممثلة بالوزارة جل اهتمامها لمسايرة العملية التعليمية والتربوية والعمل بالتجديدات والاستحداثات لمواكبة الحديث في العملية التعليمية والتربوية.

ب) في مجال المستلزمات المدرسية حيث حرصنا على ايصال الكتب والمناهج الدراسية الى الطلاب بمختلف مدارس المحافظة وتوزيع الكراسي والمقاعد الى المدارس المحتاجة بالمديريات وفق الخطة والكمية المتوفرة.

ج) في مجال الاختبارات وضعت آلية لهذا الجانب باعتباره مكون أساسي من مكونات العملية التعليمية، إذ تم معالجة بعض الاختلالات في الاختبارات وفي التوثيق والتدقيق المستمر والمتابعة المستمرة أولاً بأول لطلب كشوفات التقدم من مدراء المدارس في المديريات. كما تم مواجهة الاختلالات المتمثلة في انتقال الطلاب من مديرية الى أخرى أو من محافظة الى أخرى وتم اعادة كل طالب الى منطقته إلا أبناء العاملين الذين دعتهم الضرورة للانتقال هنا أو هناك حيث تم تطبيق القرارات والتعميمات المحددة لهذا الجانب.

ء) في مجال الصحة المدرسية عن طريق الاهتمام بالتوعية الصحية وارسال التعميمات الكفيلة بنشر الوعي الصحي.

هـ) في مجال التوجيه التربوي حيث تم التوزيع للوصول الى بعض مديريات المحافظة رغم شحة الامكانيات وقلتها.. حيث والوزارة قد أولت هذا الجانب جل اهتمامها باعتبار أن التوجيه هو العمود الفقري للتربية والتعليم والشريان الذي يغذي المعلم وهو الذراع الأيمن للمعلم الجناح الذي يطير به المعلم ليؤدي عمله على أكمل وجه ويمارس مهنته بفعالية عالية، إلا أنه ورغم قلة تلك الامكانيات والمخصصات فقد حققنا بعض النجاحات والتصدي للاختلالات ومعالجتها، وهذا الجهد أدى الى زيادة الانضباط الوظيفي لدى المعلمين والكادر التعليمي في المؤسسات التعليمية في المحافظة.

و) في مجال الصحة المدرسية فقد حرصنا على ايصال المخصصات الغذائية للمدارس الريفية وتوزيعها على المستحقين لهذه المدارس وتم المتابعة ميدانياً وقد حققنا النجاح الكبير في هذا الجانب إذ تعد المحافظة الوحيدة التي غطت المداس الممنوح لها المستحقات الغذائية مما أدى الى زيادة التحاق الفتيات في التعليم الأساسي وتعليم الكبار.

طرح غير صحيح

● توصل بعض الباحثين الى القول إن فلسفة المجتمع مازالت تطغى على التربية وأن التربية مازالت عاجزة عن إحداث أي نقلة في رؤية وحراك المجتمع.. ما مدى توافقك مع هذا الطرح؟

- نحن نحترم هذا الرأي «الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية» إلا أنني لا أوافقهم هذا الطرح لأن طبيعة المجتمع المحلي لا تختلف مع فلسفة المجتمع العام وان وجدت بعض العادات والتقاليد فانها محدودة تعيق بعض الشيء تحقيق الأهداف التربوية للمجتمع لاسيما وأن قسماً كبيراً من المجتمع المحلي يقعون في دائرة الأمية ولاتزال رواسب عالقة في أذهان البعض وهذا ينحصر تدريجياً عند توفير الفرص والخدمات التربوية في المناطق التي لازالت تخضع لرواسب الماضي وعدم وجود بنى تحتية وخدمات تحقق الاستقرار النفسي والاقتصادي.

فالمجتمع اليمني معروف عنه أنه مجتمع متكافل ومترابط وله مخزون قيمي مستمد من العقيدة الاسلامية وبذلك فإن المعالجات والآليات المتبعة في الاصلاحات وتصحيح المسار يلقى استجابة واستحساناً لدى الكثير. أما اذا وجدت أي اختلالات أو معارضة للإصلاحات وتصحيح هذا المسار التربوي فإنه قليل نسبياً يمكن التغلب عليه في المستقبل المنظور وهذا من ضمن أدوار المؤسسات التربوية في محاربة الظواهر والسلبيات غير المرغوب فيها من قبل المجتمع.

ومع شمولية تطبيق النظم والاستراتيجيات واللوائح النافذة سوف تتلاشى تلك الفلسفة الجزئية السلبية للمجتمع المشار اليه.

●حركة المعالجات والإصلاحات التي تقودها هل تلقى قبولا لدى المحيط من حولك؟

- (رضا الناس غاية لا تدرك) فأي عمل خير وعمل مضبوط ومقنن قد يواجه الكثير من الصعوبات والعوائق والرفض، ولكن مع الإصرار والعزيمة في معالجة الاختلالات وحل القضايا والمشاكل المعلقة منذ مدة طويلة فمسافة الألف ميل تبدأ بخطوة يقول المثل الصيني" بدلاً من أن تطعمه السمك علمه كيف يصطاد السمك" وفي ضوء ذلك فالمعالجات التي اتخذها سواء في إعادة توزيع المعلمين أو في مجال المتابعة المستمرة وتفعيل الكادر البشري في المؤسسات التربوية بالمحافظة والحد من التجاوزات والسلبيات في الجوانب الإدارية والفنية والمالية ثم التصدي لها بقوة ومعالجتها ميدانياً وقد كان لها مردود إيجابي من قبل المجتمع الذي بدأ يتفهم ويقف إلى جانب الإجراءات التي تتخذ في معالجة القضايا والمشاكل التي أثرت على سير العملية التعليمية والتربوية كما برز في الساحة إتجاه تكاملي بين القيادة التربوية بالمحافظة وفي المديريات والعزل والقرى التي تتواجد فيها مؤسسات تربوية.

● هناك قصور في الجانب الإداري مملوس ماردكم على ذلك؟

- بسبب رواسب الماضي وتراكم المشاكل وعدم تبسيط وتسهيل الإجراءات الفنية والإدارية والمعاملات السبب في ذلك راجع إلى عدم وجود وعي وفهم من قبل العاملين في المنظومة التربوية لمهامهم وواجباتهم فضلاً عن عدم تطبيق المنتسبين إلى المؤسسة التربوية باللوائح والتشريعات والقوانين المنظمة. فالمسئول في التربية والتعليم قد يواجه يومياً رزماً من الأوراق والمعاملات قد لايسمح له الوقت في الاطلاع على محتواها ومضمونها واصدار التوجيهات والتعليمات اللازمة لحلها.

ومن الأسباب ايضاً تعود الى المختصين سواء كانوا مدراء ادارات أو رؤساء شعب أو أقسام أو مختصين اعتماداً على ترحيل كل المعاملات والإجراءات على المسئول الأعلى منه رغم الصلاحيات الكبيرة الممنوحة لهم في اتخاذ القرارات وفق ماتقتضيه اللوائح والقوانين النافذة هذا من جانب ومن جانب آخر أصحاب الشأن المترددين على مكاتب التربية والتعليم يعملون على تحقيق أهدافهم ومآربهم بأساليب شتى حتى وإن كانت مخالفة للوائح والقوانين والانظمة النافذة.

وهذه العوامل المذكورة سلفاً تؤدي الى تراكم المعاملات إذ يتخذ المسئول أسلوباً في التأشير والإحالة الى الجهات المختصة بدون تعليق أو تحديد الآلية التي تؤدي الى اتخاذ القرار للحل والمعالجة وتبسيط الاجراءات الادارية والمالية.